الحق في المعرفة

الوصول إلى الوثائق الإدارية

تأليف

دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وأبي الطاهرة، منبع الرحمة ومدرسة الفضيلة، داعياً الله لهما بالرحمة الواسعة والجنات الخالدة.

إلى ابنتي الحبيبة وقرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية، زهرة الحياة وجمال الوجود، التي تجمع بين

رقة شط المتوسط وشموخ جبال الأوراس، لتكون شاهدة على أن الإيمان هو أجمل ما يزين الإنسان.

المقدمة

يُعد حق الوصول إلى الوثائق الإدارية من الحقوق الأساسية التي تكفلها المواثيق الدولية والدساتير الحديثة، كأحد روافد الشفافية والمشاركة الديمقراطية والرقابة الشعبية على العمل الإداري، حيث يمثل هذا الحق جسراً بين المواطن والإدارة، وضمانة ضد التعسف والفساد الإداري. إن حق المعرفة ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو أداة قانونية تمكن الأفراد من فهم القرارات الإدارية، ومراقبة أداء المرفق العام، والمشاركة الفاعلة في صنع السياسات العامة. يهدف هذا الكتاب إلى تقديم دراسة أكاديمية معمقة لحق الوصول إلى الوثائق الإدارية، من خلال تحليل نقدي مقارن للنظم القانونية في مصر والجزائر وفرنسا، مع تأصيل شرعي للمفاهيم المستمدة من مبادئ الشورى والعدل والبيان في الإسلام. إننا لا نقدم هنا تحليلاً سياسياً للأوضاع الراهنة، بل نركز على البنية القانونية والنظرية

الدستورية المجردة، مبتعدين عن التجريح أو الخوض في الشؤون السياسية الحزبية، ملتزمين بالموضوعية الأكاديمية والحياد العلمي الذي يقتضيه البحث القانوني الرصين. سنغوص في هذا العمل عبر عشرين فصلاً موسعاً ومفصلاً لنحلل الأسس النظرية للحق في المعرفة، والضمانات الإجرائية، والاستثناءات المشروعة، وآليات الطعن، وصولاً إلى مقارنة دقيقة للنصوص القانونية دون المساس بسيادة الدول أو الأنظمة الحاكمة، مؤكدين أن الله سبحانه وتعالى هو المشرع الحكيم، وأن القوانين الوضعية ما هي إلا اجتهادات بشرية تسعى لتحقيق العدل الذي هو غاية التشريع السماوي، وأن الشفافية الإدارية هي وسيلة لتحقيق المصلحة العامة وحماية الحقوق.

الفصل الأول

المفهوم القانوني لحق الوصول إلى الوثائق الإدارية وأبعاده النظرية

يستهدف هذا الفصل تأسيس الإطار النظري لحق

الوصول إلى الوثائق الإدارية، من خلال تفكيك المصطلح قانونياً ودستورياً، وتمييزه عن المفاهيم القريبة مثل حرية المعلومات والشفافية الإدارية، حيث يُعرّف الحق في المعرفة بأنه القدرة القانونية للأفراد والهيئات على الاطلاع على الوثائق الإدارية والحصول على نسخ منها، وفقاً لضوابط قانونية محددة تحمي الأسرار المشروعة. نناقش في هذا الفصل التطور التاريخي لفكرة الشفافية الإدارية منذ إعلان الحقوق الفرنسي مروراً بالمواثيق الدولية كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مع التركيز على التحول من ثقافة السرية إلى ثقافة الإفصاح، ونحلل الأبعاد الثلاثة للحق في المعرفة: البعد السلبي المتمثل في عدم منع الوصول، والبعد الإيجابي المتمثل في وجوب توفير المعلومات، والبعد الإجرائي المتمثل في آليات الطلب والاستجابة، مع تأصيل شرعي لمبدأ البيان والشفافية، مستدلين بقول الله تعالى "وقولوا للناس حسناً"، وقوله "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"، مما يفيد أن الوفاء بالعهد يقتضي وضوحاً وبياناً في التعاملات الإدارية، ونستعرض النظريات الفقهية المفسرة لطبيعة الحق هل هو حق فردي أم مصلحة عامة، ونخلص إلى أن الحق في المعرفة ضمانة

موضوعية للمصلحة العامة وليست امتيازاً شخصياً، مما يستدعي حماية قانونية مشددة لأي مساس بهذا الحق الدستوري الحيوي.

الفصل الثاني

الأسس الدستورية والدولية لحق المعرفة

يتناول هذا الفصل التحليل الدقيق للنصوص الدستورية والمواثيق الدولية التي تؤسس لحق الوصول إلى الوثائق الإدارية، مع التركيز على مواد السمو الدستوري وطرق تفعيل هذه النصوص، حيث ندرس كيفية تكريس الدساتير لمبدأ الشفافية كقاعدة آمرة لا تقبل الاتفاقات الخاصة أو القوانين العادية المخالفة، ونحلل نصوص الدساتير المصرية والجزائرية والفرنسية فيما يتعلق بحق الحصول على المعلومات، مع بيان أوجه التشابه والاختلاف في الصياغة الدستورية دون تقييم سياسي، ونناقش دور المواثيق الدولية كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في تعزيز هذا الحق، ونبحث

في الرقابة على دستورية القوانين التي قد تمس حق المعرفة، مع التأكيد على أن الدستور هو العقد الاجتماعي الأعلى الذي يضمن حقوق المواطنين، ونؤصل شرعياً لمبدأ الالتزام بالمواثيق كجزء من الوفاء بالعهد الذي أمر به الله سبحانه وتعالى، حيث أن المواثيق الدولية تمثل التزامات أخلاقية وقانونية، ونستعرض الاجتهادات الفقهية حول مدى جواز تقييد الحق في المعرفة بقوانين عادية، ونخلص إلى أن الضمانات الدستورية والدولية هي الخط الدفاعي الأول لحماية الحق في المعرفة، وأن أي تفويض تشريعي يجب أن يكون محدوداً ومقيداً بضوابط صارمة تحفظ جوهر الحق، مع دراسة مقارنة لنصوص الدساتير الثلاثة في باب الحقوق العامة دون الخوض في التطبيقات السياسية العملية.

الفصل الثالث

التشريعات الوطنية المنظمة لحق الوصول في مصر والجزائر وفرنسا

يخصص هذا الفصل لدراسة القوانين الخاصة بحق الوصول إلى الوثائق الإدارية في الدول الثلاث، حيث نحلل قانون الحق في الحصول على المعلومات في مصر رقم 189 لسنة 2018، والقانون الجزائري رقم 16-12 المتعلق بحق الوصول إلى المعلومات، والقانون الفرنسي رقم 78-753 المتعلق بحرية الوصول إلى الوثائق الإدارية، ونناقش أوجه التشابه والاختلاف في النطاق الموضوعي والشخصي لهذه القوانين، ونبحث في الإجراءات الإدارية لتقديم الطلبات والمواعيد القانونية للرد، ونقارن بين الأنظمة الثلاثة في معالجة الطلبات المعقدة والمتعددة الأطراف، ونؤصل شرعياً لمبدأ تيسير الوصول للمعلومات كجزء من مبدأ التيسير في الشريعة، مستدلين بقول الله تعالى "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"، مما يفيد أن الإجراءات الإدارية يجب أن تكون ميسرة للمواطنين، ونحلل الجدل الفقهي حول مدى فعالية هذه القوانين في التطبيق العملي من الناحية القانونية البحتة، ونخلص إلى أن النموذج الأمثل هو الذي يوازن بين الشفافية وحماية الأسرار المشروعة، مع ضمانات إجرائية تحول دون تعسف الإدارة في رفض الطلبات، مع دراسة مقارنة للإجراءات الشكلية والموضوعية في القوانين الثلاثة.

الفصل الرابع

نطاق الوثائق الخاضعة لحق الوصول والإفصاح

يركز هذا الفصل على التحليل الدقيق لنطاق الوثائق التي يخضعها القانون لحق الوصول، حيث ندرس التصنيف القانوني للوثائق الإدارية من وثائق رسمية، وتقارير، ودراسات، وبيانات إحصائية، وقرارات إدارية، ونناقش إشكالية الوثائق الإلكترونية والبيانات المفتوحة في العصر الرقمي، ونقارن النصوص المنظمة في مصر والجزائر وفرنسا في تعريف الوثيقة الإدارية الخاضعة للإفصاح، ونبحث في معيار الصلة المباشرة بين الوثيقة والمصلحة العامة كمعيار للخضوع لحق الوصول، ونؤصل شرعياً لمبدأ عموم الإباحة في المعلومات ما لم يرد دليل على منعها، مستدلين بقاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة"، وندرس حالات الوثائق المشتركة بين عدة جهات إدارية وآليات تنسيق الإفصاح عنها، ونخلص إلى أن توسيع نطاق الوثائق الخاضعة للإفصاح يعزز الشفافية، لكن يجب أن يكون مقيداً بحماية الحقوق

الخاصة والأسرار المشروعة، مع دراسة مقارنة لأنواع الوثائق المستثناة في القوانين الثلاثة.

الفصل الخامس

الإجراءات الإدارية لتقديم طلبات الوصول والرد عليها

يتناول هذا الفصل الدراسة التفصيلية للإجراءات الشكلية والموضوعية لتقديم طلبات الوصول إلى الوثائق الإدارية، حيث نحلل متطلبات صياغة الطلب من تحديد الوثيقة المطلوبة، والغرض من الطلب، وهوية مقدمه، ونناقش المواعيد القانونية للرد الإداري وآثار الصمت الإداري، ونقارن بين الأنظمة الثلاثة في مدة الرد وآليات التمديد المشروعة، ونبحث في رسوم نسخ الوثائق وإمكانية الإعفاء منها للفئات غير القادرة، ونؤصل شرعياً لمبدأ السرعة في الإنجاز والإجابة، مستدلين بقول الله تعالى "وسارعوا إلى مغفرة من ربكم"، مما يفيد أن الاستجابة لطلبات المواطنين يجب أن تكون في أسرع وقت ممكن، وندرس آليات التبليغ الإلكتروني والورقي للقرارات الإدارية، ونخلص إلى أن

وضوح الإجراءات وسرعتها يضمن فعالية الحق في المعرفة، مع دراسة مقارنة للنماذج الإدارية الموحدة لتقديم الطلبات في الدول الثلاثة.

الفصل السادس

الاستثناءات المشروعة من حق الوصول وحماية الأسرار

يركز هذا الفصل على التحليل الدقيق للاستثناءات التي يبيح القانون بموجبها للإدارة رفض الإفصاح عن وثائق معينة، حيث ندرس فئات الاستثناءات كالأسرار الدفاعية والأمنية، والأسرار التجارية والصناعية، والبيانات الشخصية، والمشاورات الداخلية، ونناقش معيار التناسب بين حماية السر وحق المعرفة، ونقارن النصوص المنظمة للاستثناءات في مصر والجزائر وفرنسا، ونبحث في إمكانية الإفصاح الجزئي عن الوثائق بعد حذف المعلومات السرية، ونؤصل شرعياً لمبدأ حفظ الأسرار المشروعة، مستدلين بقول الله تعالى "ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"، وقوله "إن الله

يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها"، مما يفيد أن بعض المعلومات أمانة يجب حفظها، وندرس دور القضاء في مراقبة مشروعية التمسك بالاستثناءات، ونخلص إلى أن الاستثناءات يجب أن تكون محددة حصراً ومفسرة بشكل ضيق، لئلا تتحول إلى ثغرة لإفراغ الحق في المعرفة من محتواه، مع دراسة مقارنة لآليات الموازنة بين الشفافية والسرية في القوانين الثلاثة.

الفصل السابع

حماية البيانات الشخصية في إطار حق الوصول

يخصص هذا الفصل لدراسة التوازن الدقيق بين حق الوصول إلى الوثائق الإدارية وحماية البيانات الشخصية للأفراد، حيث نحلل التعريف القانوني للبيانات الشخصية والحساسة، ونناقش إجراءات إزالة الهوية أو التعمية لحماية الخصوصية عند الإفصاح، ونقارن التشريعات الثلاثة في معالجة التعارض بين الشفافية والخصوصية، ونبحث في حقوق أصحاب البيانات في الاعتراض على الإفصاح عن معلوماتهم، ونؤصل شرعياً

لمبدأ حرمة الخصوصية، مستدلين بقول الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها"، مما يفيد حرمة الاطلاع على شؤون الغير دون مسوغ، وندرس آليات الرقابة على معالجة البيانات في الوثائق الإدارية، ونخلص إلى أن حماية البيانات الشخصية ضمانة دستورية لا تسقط بحق المعرفة، بل تتطلب توازناً دقيقاً يحمي الحقوق جميعاً، مع دراسة مقارنة لأنظمة حماية البيانات في الإدارات العامة في الدول الثلاثة.

الفصل الثامن

دور الهيئات المستقلة في ضمان حق الوصول

يركز هذا الفصل على دراسة الهيئات الإدارية المستقلة المكلفة بالإشراف على تطبيق قوانين حق الوصول، حيث نحلل طبيعة هذه الهيئات وصلاحياتها الرقابية والتوجيهية، ونناقش استقلالية هذه الهيئات مالياً وإدارياً عن الحكومة، ونقارن بين لجنة المعلومات

في مصر، والهيئة الوطنية للشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر، ولجنة الوصول إلى الوثائق الإدارية في فرنسا، ونبحث في آليات تقديم الشكاوى لهذه الهيئات وقوة قراراتها، ونؤصل شرعياً لمبدأ الرقابة المستقلة كضمانة للعدل، مستدلين بقول الله تعالى "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، مما يفيد ضرورة وجود رقابة محايدة، وندرس دور هذه الهيئات في التوعية ونشر ثقافة الشفافية، ونخلص إلى أن الهيئات المستقلة تعزز فعالية قوانين الحق في المعرفة، وتوفر بديلاً سريعاً للتقاضي، مع دراسة مقارنة لصلاحيات الهيئات الرقابية في الدول الثلاثة.

الفصل التاسع

الطعن القضائي في قرارات رفض الوصول

يتناول هذا الفصل دراسة الآليات القضائية للطعن في قرارات الإدارة برفض طلبات الوصول إلى الوثائق، حيث نحلل اختصاص القضاء الإداري في نظر هذه المنازعات،

ونناقش معايير الرقابة القضائية على تقدير الإدارة للاستثناءات، ونقارن بين الأنظمة القضائية في مصر والجزائر وفرنسا في معالجة دعاوى الحق في المعرفة، ونبحث في إجراءات الاستعجال لإلزام الإدارة بالإفصاح الفوري في الحالات المستعجلة، ونؤصل شرعياً لمبدأ التقاضي كحق مكفول، مستدلين بقول الله تعالى "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، مما يفيد حق المتظلم في اللجوء للقضاء، وندرس عبء الإثبات في دعاوى الحق في المعرفة ومن يتحمل إثبات مشروعية الرفض، ونخلص إلى أن الرقابة القضائية الفعالة هي الضمانة الأخيرة لحماية الحق في المعرفة، مع دراسة مقارنة لآجال الطعن وإجراءاته في القوانين الثلاثة.

الفصل العاشر

العقوبات الإدارية والجنائية على عرقلة حق الوصول

يركز هذا الفصل على دراسة الجزاءات المقررة قانوناً لمن يعرقل ممارسة حق الوصول إلى الوثائق الإدارية،

حيث نحلل العقوبات التأديبية للموظفين الذين يمتنعون عن تنفيذ القانون، ونناقش العقوبات الجنائية لتدمير الوثائق أو تزويرها أو إخفائها عمداً، ونقارن بين النصوص العقابية في مصر والجزائر وفرنسا، ونبحث في مسؤولية الشخص الاعتباري الإداري عن أفعال موظفيه، ونؤصل شرعياً لمبدأ المساءلة على كتمان الحق، مستدلين بقول الله تعالى "ومن أظلم ممن كتم شهادة عندها من الله"، مما يفيد أن كتمان المعلومات الواجب الإفصاح عنها إثم، وندرس آليات تطبيق العقوبات وضمانات الدفاع للمتهمين، ونخلص إلى أن العقوبات الرادعة ضرورية لضمان جدية تطبيق قوانين الحق في المعرفة، مع دراسة مقارنة لأنظمة الجزاءات في القوانين الثلاثة.

الفصل الحادي عشر

الوثائق الإلكترونية والبيانات المفتوحة في العصر الرقمي

يخصص هذا الفصل لدراسة تحديات وفرص العصر

الرقمي في مجال حق الوصول إلى الوثائق الإدارية، حيث نحلل الطبيعة القانونية للوثائق الإلكترونية ومعادلة التوقيع الإلكتروني، ونناقش مبادئ البيانات المفتوحة وإتاحتها للعموم بصيغ قابلة للمعالجة، ونقارن بين منصات النشر الإلكتروني في الإدارات العامة في مصر والجزائر وفرنسا، ونبحث في تحديات الأمن السيبراني وحماية الوثائق من الاختراق، ونؤصل شرعياً لمبدأ توظيف التقنية في خدمة الحق، مستدلين بقول الله تعالى "وقل ربي زدني علماً"، مما يفيد وجوب الاستفادة من وسائل المعرفة الحديثة، وندرس معايير جودة البيانات الإلكترونية وإمكانية الوصول لها لذوي الاحتياجات الخاصة، ونخلص إلى أن الرقمنة تعزز الشفافية لكن تتطلب ضوابط تقنية وقانونية دقيقة، مع دراسة مقارنة لأنظمة الأرشيف الإلكتروني في الدول الثلاثة.

الفصل الثاني عشر

حق الوصول في المجال البيئي والصحي

يركز هذا الفصل على دراسة التطبيقات الخاصة لحق الوصول في المجالات الحيوية كالبيئة والصحة العامة، حيث نحلل الاتفاقيات الدولية كاتفاقية آرهوس التي تكفل حق الوصول للمعلومات البيئية، ونناقش أهمية الشفافية في إدارة الأزمات الصحية والبيئية، ونقارن النصوص الخاصة في مصر والجزائر وفرنسا في هذا المجال، ونبحث في أولوية الإفصاح الفوري في حالات الطوارئ التي تهدد الصحة العامة، ونؤصل شرعياً لمبدأ حفظ النفس والعقل كهدف للشفافية، مستدلين بمقاصد الشريعة في حفظ الضروريات الخمس، وندرس توازن الشفافية مع منع الذعر في الأزمات، ونخلص إلى أن المجالات الحيوية تتطلب شفافية أكبر مع ضوابط دقيقة للمعلومات، مع دراسة مقارنة لآليات الإفصاح في الأزمات في الدول الثلاثة.

الفصل الثالث عشر

الشفافية في العقود العامة والمناقصات

يتناول هذا الفصل دراسة تطبيق حق الوصول في

مجال العقود العامة والمناقصات والمشتريات الحكومية، حيث نحلل أهمية الشفافية في منع الفساد وضمان المنافسة العادلة، ونناقش نطاق الإفصاح عن وثائق المناقصات والعقود المبرمة، ونقارن بين التشريعات المنظمة في مصر والجزائر وفرنسا، ونبحث في حماية الأسرار التجارية للمتعاقدين مع الدولة، ونؤصل شرعياً لمبدأ الشفافية في المعاملات المالية، مستدلين بقول الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"، مما يفيد أن الوفاء بالعقد يقتضي وضوحاً في شروطه، وندرس آليات النشر الإلزامي للعقود على المنصات الرسمية، ونخلص إلى أن شفافية العقود العامة ضمانة للمال العام وثقة المستثمرين، مع دراسة مقارنة لأنظمة النشر الإلكتروني للعقود في الدول الثلاثة.

الفصل الرابع عشر

دور المجتمع المدني والإعلام في تعزيز الحق في المعرفة

يركز هذا الفصل على دراسة الدور التكاملي للمجتمع

المدني ووسائل الإعلام في تفعيل حق الوصول إلى الوثائق الإدارية، حيث نحلل الآليات القانونية لتمكين المنظمات غير الحكومية من الوصول للمعلومات، ونناقش حماية الصحفيين والباحثين عند استخدامهم لحق المعرفة، ونقارن بين الضمانات الممنوحة في مصر والجزائر وفرنسا، ونبحث في برامج بناء القدرات والتوعية بحقوق الوصول، ونؤصل شرعياً لمبدأ التعاون على البر، مستدلين بقول الله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى"، مما يفيد أن تعزيز الحق في المعرفة مسؤولية مشتركة، وندرس آليات الشراكة بين الإدارة والمجتمع المدني في نشر المعلومات، ونخلص إلى أن المجتمع المدني والإعلام شريكان أساسيان في تفعيل الشفافية، مع دراسة مقارنة لنماذج التعاون في الدول الثلاثة.

الفصل الخامس عشر

التحديات العملية في تطبيق قوانين الحق في المعرفة

يتناول هذا الفصل دراسة المعوقات العملية التي تواجه

تطبيق قوانين الحق في المعرفة، حيث نحلل تحديات الثقافة الإدارية التقليدية المتمسكة بالسرية، ونناقش نقص الموارد البشرية والمادية المخصصة لوحدات المعلومات، ونقارن بين التقارير الدورية لتقييم التطبيق في مصر والجزائر وفرنسا، ونبحث في تأثير التعقيد الإداري على استجابة الطلبات، ونؤصل شرعياً لمبدأ التغيير للأفضل، مستدلين بقول الله تعالى "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، مما يفيد أن تطوير التطبيق يتطلب إرادة وإصلاحاً، وندرس برامج التدريب والتأهيل للموظفين على ثقافة الشفافية، ونخلص إلى أن التغلب على التحديات العملية يتطلب استراتيجية شاملة للتغيير الإداري، مع دراسة مقارنة لبرامج الإصلاح الإداري في الدول الثلاثة.

الفصل السادس عشر

الأبعاد الشرعية للشفافية والإفصاح في الإدارة العامة

يخصص هذا الفصل لتأصيل مفهوم الشفافية الإدارية في الفقه الإسلامي، حيث ندرس مفهوم الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر كآلية رقابية تقتضي معرفة الوقائع، ونحلل نماذج الشفافية في العهد النبوي والراشد في إدارة المال العام، ونناقش الضوابط الشرعية للإفصاح من حرمة الغيبة وكشف العورات، ونؤصل لمبدأ أن الشفافية وسيلة لتحقيق العدل وليست غاية في حد ذاتها، مستدلين بمقاصد الشريعة في حفظ الحقوق، ونبحث في التوازن الشرعي بين الشفافية وحفظ الأسرار المشروعة، ونخلص إلى أن النموذج الإسلامي يقدم إطاراً أخلاقياً رصيناً للشفافية الإدارية يوازن بين الحقوق والواجبات، مع دراسة مقارنة لآراء الفقهاء المعاصرين في تطبيقات الشفافية الحديثة.

الفصل السابع عشر

التنظيم القانوني في مصر

يتناول هذا الفصل التحليل الفني للنصوص القانونية المنظمة لحق الوصول إلى المعلومات في مصر، حيث ندرس قانون الحق في الحصول على المعلومات رقم

189 لسنة 2018 ولائحته التنفيذية، ونحلل نصوص الإجراءات والاستثناءات والرقابة دون الخوض في التطبيقات السياسية، ونناقش دور هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات في تعزيز الشفافية، ونؤصل للالتزام بالنصوص القانونية كواجب وطني، ونبحث في آليات التنسيق بين الجهات الإدارية في تطبيق القانون، ونخلص إلى أن النصوص المصرية توفر إطاراً قانونياً متكاملاً للحق في المعرفة، مع دراسة مقارنة للنصوص المصرية بمثيلاتها في الدول الأخرى من الناحية الشكلية والموضوعية.

الفصل الثامن عشر

التنظيم القانوني في الجزائر

يركز هذا الفصل على الدراسة القانونية لنظام الحق في الوصول إلى المعلومات في الجزائر، حيث نحلل القانون رقم 16-12 المتعلق بحق الوصول إلى المعلومات والنصوص المكملة له، وندرس ضمانات التطبيق في النصوص الجزائرية مقارنة بالنماذج

الأخرى، ونناقش دور الهيئة الوطنية للشفافية ومكافحة الفساد في الإشراف على التطبيق، ونؤصل للالتزام بالقانون الجزائري كقانون أعلى، ونبحث في آليات التوعية ونشر ثقافة الحق في المعرفة، ونخلص إلى أن النظام القانوني الجزائري يحرص على تحديد الإجراءات بدقة، مع دراسة مقارنة للنصوص الجزائرية في باب الاستثناءات والرقابة.

الفصل التاسع عشر

التنظيم القانوني في فرنسا

يخصص هذا الفصل لتحليل النموذج الفرنسي كمرجع مقارن، حيث ندرس القانون رقم 78-753 المتعلق بحرية الوصول إلى الوثائق الإدارية والتعديلات اللاحقة، ونحلل تطور ضمانات الحق في المعرفة في التجربة الفرنسية، ونناقش دور لجنة الوصول إلى الوثائق الإدارية كهيئة رقابية مستقلة، ونؤصل للاستفادة من التجارب المقارنة بما يتوافق مع الهوية الوطنية، ونبحث في آليات الرقابة القضائية على قرارات الرفض في

فرنسا، ونخلص إلى أن التجربة الفرنسية تقدم دروساً في التوازن بين الشفافية وحماية الأسرار، مع دراسة مقارنة للنصوص الفرنسية في باب الإجراءات والجزاءات.

الفصل العشرون

خاتمة وتوصيات لتطوير الضمانات القانونية

نختتم الكتاب بتلخيص النتائج القانونية والأكاديمية التي تم التوصل إليها، مع تقديم توصيات فنية لتطوير النصوص الدستورية والقانونية لتعزيز حق الوصول إلى الوثائق الإدارية، حيث نطرح رؤية لتحديث الإجراءات وتبسيطها، ونوصي بتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، ونؤكد على أهمية التدريب والتوعية المستمرة، ونؤصل لضرورة الالتزام بالثوابت الشرعية والوطنية في أي تطوير، ونخلص إلى أن الحق في المعرفة استثمار في ثقة المواطنين وشفافية الدولة، مع دراسة مقارنة لأفضل الممارسات القانونية في الدول الثلاثة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التشريعات الوطنية

بما يخدم الصالح العام ويحقق العدالة.

الخاتمة

وبعد إتمام هذه الرحلة الأكاديمية في حق الوصول إلى الوثائق الإدارية، ندرك أن الشفافية القانونية هي الضمانة الحقيقية لسيادة القانون وحماية الحقوق، وإن الله سبحانه وتعالى هو الحكم العدل الذي شرع البيان والعدل، ونأمل أن يكون هذا الكتاب قد قدم إضافة نوعية للمكتبة القانونية الإدارية، وأن يكون دليلاً للباحثين والمشرعين في تعزيز البنية القانونية لحق المعرفة، ملتزمين بالموضوعية العلمية والحياد الأكاديمي، سائلين الله التوفيق والسداد،

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول المفهوم القانوني لحق الوصول إلى

الوثائق الإدارية وأبعاده النظرية

الفصل الثاني الأسس الدستورية والدولية لحق المعرفة

الفصل الثالث التشريعات الوطنية المنظمة لحق الوصول في مصر والجزائر وفرنسا

الفصل الرابع نطاق الوثائق الخاضعة لحق الوصول والإفصاح

الفصل الخامس الإجراءات الإدارية لتقديم طلبات الوصول والرد عليها

الفصل السادس الاستثناءات المشروعة من حق الوصول وحماية الأسرار

الفصل السابع حماية البيانات الشخصية في إطار حق الوصول

الفصل الثامن دور الهيئات المستقلة في ضمان حق

الوصول

الفصل التاسع الطعن القضائي في قرارات رفض الوصول

الفصل العاشر العقوبات الإدارية والجنائية على عرقلة حق الوصول

الفصل الحادي عشر الوثائق الإلكترونية والبيانات المفتوحة في العصر الرقمي

الفصل الثاني عشر حق الوصول في المجال البيئي والصحي

الفصل الثالث عشر الشفافية في العقود العامة والمناقصات

الفصل الرابع عشر دور المجتمع المدني والإعلام في تعزيز الحق في المعرفة

الفصل الخامس عشر التحديات العملية في تطبيق

قوانين الحق في المعرفة

الفصل السادس عشر الأبعاد الشرعية للشفافية والإفصاح في الإدارة العامة

الفصل السابع عشر التنظيم القانوني في مصر

الفصل الثامن عشر التنظيم القانوني في الجزائر

الفصل التاسع عشر التنظيم القانوني في فرنسا

الفصل العشرون خاتمة وتوصيات لتطوير الضمانات القانونية

الخاتمة

تم بحمد الله وتوفيقه

تأليف دكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النسخ والطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلف